

العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة:

(دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية)

الدكتور أحمد العلي

قسم المصارف والتأمين

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

المخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة في المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك عن المدة 2006-2010، وتحليلها إحصائياً. اشتملت عينة الدراسة على (6) مصارف تجارية عاملة في سورية. دُرِسَ سلوك المتغير التابع المتمثل في هامش سعر الفائدة للمصارف التجارية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر المصاريف التشغيلية، ومؤشر حقوق الملكية، ومؤشر القروض، ومؤشر حجم المصرف، ومؤشر الحصة السوقية، ومؤشر النمو، ومؤشر معدل التضخم، ومؤشر سعر الصرف. أُختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش سعر الفائدة والعوامل الآتية: مؤشر المصاريف التشغيلية، ومؤشر القروض.
 - وجود علاقة طردية ضعيفة بين هامش سعر الفائدة ومؤشر النمو ومؤشر التضخم ومؤشر الحصة السوقية.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة بين هامش سعر الفائدة و مؤشر حقوق الملكية ومؤشر سعر الصرف.
 - وجود علاقة عكسية ضعيفة بين هامش سعر الفائدة وعامل الحجم للمصرف.
- وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في إنجاز أعمال المصارف التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

المقدمة:

يمكن أن نشبه الجهاز المصرفي في الاقتصاد بالدورة الدموية في الجسم البشري، فكما أن الدم ينتقل عبر الأوعية والأوردة ماداً الجسم بالنشاط والحيوية، كذلك النظام المصرفي الذي يمثل أداة مهمة لحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات في الأصول الثابتة والمتداولة إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، وذلك من خلال دورها الوسيط بين المودعين عارضين الأموال في النظام المصرفي والمقرضين الذين يمثلون طالبي هذه الأموال.

كما تؤدي المصارف دوراً مسؤولاً ومهماً في عمليات الإصلاح والتحول الاقتصادي، من خلال التسعير الدقيق للمنتجات المصرفية والتوسع في منح القروض طويلة الأجل. فضلاً عن ذلك، تقدم المصارف التجارية للاقتصاد القومي فوائد وخدمات عديدة في مجالات أخرى.

ويقع على عاتق المصرف مهمة التنسيق بين قراري الاستثمار والتمويل بهدف إدارة المخاطر وتفادي أثرها في عائد المصرف وفي قيمته السوقية، تسمى عملية التنسيق هذه إدارة الموجودات والمطلوبات. ويتمثل الهدف الرئيسي، والمسمى الأولي لإدارة المصرف في تنمية هامش سعر الفائدة الصافي (الربح التشغيلي) الذي ينتج من خلال الفرق بين الفوائد المقبوضة لقاء القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع، وكذلك تعظيم القيمة السوقية للمصرف، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نموه واستمراره. إلا أن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، على اعتبار أن هنالك قيوداً تتمثل بالموازنة بين العائد والمخاطرة التي يمكن للمصرف أن يقبلها بالنسبة إلى محفظة قروضه، وكذلك درجة كفاية رأس المال المطلوبة لحماية المودعين. يُضاف إلى ذلك مركزية تحديد سعر الفائدة الدائنة من قبل مجلس النقد والتسليف؛ مما يقلل المرونة في تحقيق هذا الهدف. ففي حال ارتفاع سعر الفائدة على الودائع سوف ينعكس ذلك بالزيادة في أسعار الفوائد على القروض الممنوحة لتمويل الاستثمارات، هذا يدفع المستثمرين إلى الحصول على التسهيلات من الخارج وبالعلة الأجنبية، في حال كانت معدلات الفائدة أقل من معدلات الفائدة على الليرة السورية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة للمصارف التجارية في سورية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن المصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك عن المدة 2006 – 2010 م، وتحليلها إحصائياً. إذ دُرِسَ سلوك المتغير التابع المتمثل في هامش سعر الفائدة للمصارف التجارية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر

المصاريف التشغيلية، وحجم المصرف مقيساً بإجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى الموجودات، ونسبة القروض إلى الموجودات، والحصة السوقية، وكذلك متغيرات العوامل الاقتصادية الكلية: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، وسعر الصرف، ولتحقيق ذلك بُني نموذج ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات بعض البنوك التجارية السورية، وذلك لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي. ولغايات الاختبار فقد استُخدمَ النموذج ذو الأثر الثابت والنموذج ذو الأثر المتغير ومن ثمَّ أُجري اختبار أوسمان (Hausman) للتمييز والتفضيل بين هذين النموذجين.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، سنتناول مشكلة الدراسة ومنهجية البحث والمتغيرات الأساسية المتمثلة بهامش سعر الفائدة كمتغير تابع و مؤشر المصاريف التشغيلية، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر القروض، مؤشر حجم المصرف، ومؤشر الحصة السوقية، مؤشر النمو، ومؤشر معدل التضخم، ومؤشر سعر الصرف كمتغيرات مستقلة، ثم سنقوم بتحليل تلك المتغيرات واختبار الفرضيات للوصول إلى أهم الاستنتاجات واقتراح أهم التوصيات.

مشكلة الدراسة:

استطاعت المصارف التجارية خلال المدة القريبة الماضية تحقيق بعض الإنجازات، وإن كانت خجولة بعض الشيء، إلا أنها مهمة على الصعيد المحلي، فقد أسهمت في دعم سوق الأوراق المالية كما أنها قامت بتقديم صيغ تمويل ومنتجات جديدة ترفد المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الأموال، وتساعد على تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها.

وعلى اعتبار أن إدارة الموجودات والمطلوبات من المهام الأساسية لإدارة هذه المصارف، وأن الهدف الأساسي لهذه الإدارات هو تعظيم صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin) التي يحققها المصرف من خلال الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدبنة، وكذلك تعظيم قيمة المصرف في السوق، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال المحوري الآتي:

ما العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة الصافي في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال السؤالان الفرعيان الآتيان:

- ما أهم العوامل الداخلية (المرتبطة بخصائص العمل المصرفي) المؤثرة في هامش سعر الفائدة الصافي؟
- ما العوامل الخارجية (العوامل الاقتصادية الكلية) المؤثرة في هامش سعر الفائدة الصافي؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة الصافي في المصارف التجارية السورية، والخروج بتوصيات تساعد المصارف التجارية على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها، بما يضمن لهذه المصارف استمراريتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وكذلك معالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو التي تؤدي إلى تخفيض ربحية هذه المصارف لتفاديها ووضع الحلول والوصفات (وقائية - علاجية) الملائمة لها.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يُعنى بتحديد العوامل التي تؤثر في هامش أسعار الفوائد الصافية، إذ يعدّ هامش سعر الفائدة الصافي دليلاً على كفاءة إدارة المصرف، ومؤشراً هاماً ومعيّاراً للتعامل مع هذا المصرف أو ذلك من قبل العملاء، كما أنها تمثل مصدر ثقة ودعماً لبيئة استثمارية قوية وممتينة، ومن ثمّ فإن أهمية الدراسة تتبع من حاجة إدارات هذه المصارف وكذلك الجهات المستفيدة وكذلك العملاء المتعاملين معها إلى تحديد هذه العوامل بدقة ومدى تأثيرها. كما أن هذه الدراسة، بحسب معرفتنا، هي الأولى في هذا المجال الميداني في الجمهورية العربية السورية، على صعيد استخدام النمذجة في تحديد هذه العوامل وجمعها في صيغة واحدة، وكذلك من ناحية تحديد هذه العوامل ومعالجة البيانات قطاعياً وزمناً (Panel-Data).

فرضيات الدراسة:

للوصل إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة، ستُختبر فرضيات الدراسة التي صيغت وفق الصورة العدمية على النحو الآتي:

H_{01} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير مؤشر المصاريف التشغيلية على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

H₀₂: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير نسبة حقوق الملكية على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

H₀₃: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير مؤشر القروض على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

H₀₄: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير الحجم على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

H₀₅: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير الحصة السوقية على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

H₀₆: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير معدل النمو على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

H₀₇: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير معدل التضخم على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

H₀₈: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير سعر الصرف على هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة (وليد صيام، حسني علي خريوش، (2002)): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في الأردن، وذلك عن الفترة من (1991-2000) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية وحقوق الملكية ونسبة المديونية والفوائض النقدية والسيولة النقدية ومصاريف الدعاية والإعلان. كما خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية من جهة وإجمالي الأصول وعمر المصرف من جهة أخرى.

2- دراسة (Husni .K, & al (2008)): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات هامش سعر الفائدة ضمن الصناعة المصرفية الأردنية خلال المدة (1992-2005). وقد أظهرت النتائج أن تحقيق هامش أعلى لسعر الفائدة مرتبط بمدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برافعة مالية منخفضة ومنح المزيد من

القروض. كما أظهرت أن حجم المصارف له دلالة إحصائية على هامش سعر الفائدة. كما أظهر متغير الحصة السوقية أن المصارف لا تتمتع بقدرة احتكارية لتحديد الأسعار، وأيضاً بينت الدراسة أن العوامل الاقتصادية الكلية لم يكن لها تأثير ذو دلالة في هامش سعر الفائدة.

3- (Ben Naceur and Goaied(2005)): قامت هذه الدراسة بفحص أثر العوامل الداخلية للمصارف وكذلك الظروف المالية الكلية في هامش الفائدة في الصناعة المصرفية التونسية خلال المدة (1980-2000). وكان من أهم نتائج هذه الدراسة، أن العوامل الداخلية تُفسر جانباً مهماً من التغيرات في هامش سعر الفائدة وربحية المصارف المدروسة. كما بينت هذه الدراسة وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم وهامش سعر الفائدة، في حين معدل النمو فليس له تأثير في هامش سعر الفائدة.

4- (Hichem .K & al (2008)) : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الأساسية التي يمكن أن تؤثر في ربحية المصارف التجارية في تونس خلال المدة (1996-2003)، وتمخضت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر التكاليف التشغيلية، الحجم من جهة وهامش سعر الفائدة من جهة أخرى، كما أشارت الدراسة إلى علاقة عكسية مع مؤشر حقوق الملكية. وأخيراً بينت هذه الدراسة عدم وجود أي أثر للعوامل الاقتصادية الكلية في هامش سعر الفائدة.

5- دراسة (أبو فخر، (1997)): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية والمشاركة في جمهورية مصر العربية خلال المدة (1985-1995)، وبينت هذه الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف ورأس ماله.

6- دراسة (Zuzana. F & al (2008)): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة لهامش سعر الفائدة في المصارف الروسية مع التركيز على هيكل الملكية خلال المدة (1999-2007)، وقد أظهرت هذه الدراسة أن مؤشر التكاليف التشغيلية ذو دلالة وهو على علاقة طردية مع هامش سعر الفائدة، وعلى العكس لم يكن مؤشرا الحجم وفق التوقعات فقد كان سالباً، كما أن مؤشر الحصة السوقية لم يكن له تأثير في هامش سعر الفائدة.

7- (Molyneux and Thornton,(1992)): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء المصارف في ثماني عشرة دولة أوروبية، وذلك خلال المدة (1986-1989). حيث قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (المتغيرات المستقلة) التي تؤثر في ربحية

المصرف (المتغير التابع)، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الاسمي.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية والمدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية. وذلك عن المدة الممتدة منذ العام 2006 وحتى العام 2010. وقد استبعد بعضها لعدم توافر معلومات كافية حولها للمدة موضوع الدراسة، لهذا السبب اعتمدت بيانات (6) مصارف تمثل مجتمع الدراسة وهي: البنك العربي - سورية، بنك بيبيلوس - سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك عودة - سورية.

مصادر جمع البيانات:

جمعت البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تم الرجوع إلى التقارير المالية السنوية والإحصاءات الخاصة بالمصارف التجارية السورية موضوع الدراسة الصادرة عن المصارف ذاتها أو الجهات المشرفة عليها، كما تم الرجوع إلى دليل الشركات المساهمة السورية الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

منهج الدراسة وأسلوب تحليل البيانات إحصائياً:

بغية الإجابة عن الأسئلة المطروحة في بداية هذا البحث، اعتمدنا على تحليل البيانات وفق علاقات الانحدار البسيطة لدراسة العلاقة بين هامش سعر الفائدة وبين المتغيرات المستقلة التي يمكن أن يكون لها تأثير، وذلك بشكل مستقل وكمرحلة أولى. كما قامت هذه الدراسة بمعالجة إحصائية أعمق من خلال الاعتماد على أداة الاقتصاد القياسي، مصفوفة البيانات الزمنية - القطاعية (panel data) وذلك من خلال استخدام أسلوب النمذجة، النموذج ذو الأثر الثابت Least squares dummy variable model (LSDV) والمتغير Random-effects GLS regression. ولأجل اختيار النموذج الأنسب بين هذين النموذجين، لجأ الباحث إلى اختبار Husman.

ومن أهم مبررات استخدام هذه الطريقة ما يأتي:

- تعدد أكثر فعالية وكفاءة في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي - زمني.

- تسهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي؛ وذلك من خلال زيادة عدد الملاحظات وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).
- تأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظاتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن، وذلك لأنها تمثل الزمن والحدث معاً.

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

صنفت متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير التابع (Dependent Variable):

تم اعتبار هامش سعر الفائدة الصافي المتغير التابع في هذه الدراسة، وهو يقيس الفرق بين التكاليف المدفوعة من قبل المقترضين لقاء القروض الممنوحة لهم، والفوائد المدفوعة للمودعين لقاء أموالهم المودعة في المصرف (Brock, 2000).

يمكن الاعتماد على النموذج الأساسي الموضوع من قبل (Ho, T. and Saunders, A. (1981)

$$S = \frac{a}{b} + \frac{1}{2} R S^2 Q$$

إذ:

S : هامش سعر الفائدة. $\frac{a}{b}$: ثابت المعادلة، R : معامل إدارة الخطر، S^2 : تباين معدل الفائدة

بين الودائع والقروض، Q : حجم عمليات المصرف.

بناءً على النموذج أعلاه، فإن زيادة معامل إدارة المخاطرة وكذلك زيادة حجم عمليات المصرف وزيادة التباين، ينعكس حكماً بالزيادة على هامش سعر الفائدة. ويقاس هامش سعر الفائدة على النحو الآتي:

$$\left[\frac{\text{إجمالي الفوائد} - \text{مصارف الفوائد}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$$

واعتمد في هذا القياس على دراسة كل من (Fauzia.H& al (2009). «Doliente,J.S (2003). (Angbazo,1997).

تكتسب إدارة هامش سعر الفائدة أهمية كبيرة لما له من دور مهم في تقييم كفاءة المصرف. والمشكلة الأساسية في إدارة هذا الهامش تتمثل في حال حُدّد سعر منخفض للفوائد على الودائع، سوف ينأى المودعون عن إيداع أموالهم في المصرف، الأمر الذي ينعكس سلباً على الادخار. وبالمقابل، تسعير مرتفع للفوائد على القروض، سوف يجعل من تكاليف الاقتراض كبيرة ومن ثم تكاليف العملية الاستثمارية أيضاً كبيرة، مما يدفع بجمهور المستثمرين إلى اللجوء إلى جهات أخرى للاقتراض منها أو من الخارج، وفي كلتا الحالتين، فإن ذلك يؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني.

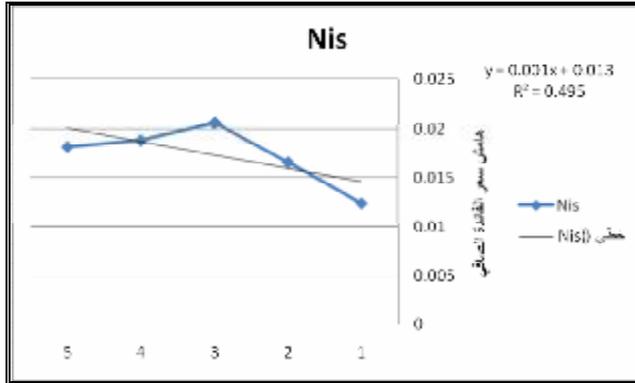
إن زيادة هامش سعر الفائدة الصافي يؤدي إلى زيادة ربحية المصرف ومن ثم زيادة استقرار القطاع المصرفي. يُبين لنا الجدول (1) متوسط هامش سعر الفائدة الصافي للمصارف المدروسة خلال مدة الدراسة على النحو الآتي:

جدول (1): متوسط هامش سعر الفائدة للمصارف المدروسة خلال مدة الدراسة

متوسط هامش سعر الفائدة (Nis)	Year
0.012422	2006
0.01659	2007
0.020605	2008
0.018868	2009
0.018187	2010

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل (1) تطور هامش سعر الفائدة الصافي خلال المدة المدروسة



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا كيف أن هامش سعر الفائدة (Nis) قد ارتفع من (0.012) في عام 2006 إلى (0.020) في عام 2008 وبنسبة (66%) تقريباً، وهذا مرده إلى النشاط والازدهار الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال تلك المدة، لتعاود بعدها بالانخفاض لتصل إلى (0.018). ويمكن أن نعزو السبب في هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية. وهذا ما تؤكده معادلة خط الاتجاه المذكورة أدناه، حيث كان المعامل موجِباً، كما أن قيمة الجذر التربيعي = (0.49 R²)، قامت بتفسير ذلك وبنسبة تصل تقريباً إلى 50%.

$$y = 0.001X + 0.013$$

المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة (independent Variables):

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في هامش سعر الفائدة الصافي، منها ما هو داخلي يتعلق بالخصائص الخاصة بالمصرف، ومنها ما هو خارجي، وهذا ما يتعلق بالبيئة الخارجية للمصرف.

العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف (internal Variables):

تناولت الدراسات السابقة العديد من العوامل التي يمكن أن يكون لها أثر في هامش سعر الفائدة الصافي، ولكننا في دراستنا هذه نتناول خمسة متغيرات (عوامل) وهي: مؤشر المصاريف التشغيلية، ومؤشر حقوق الملكية، مؤشر القروض، وحجم المصرف، والحصة السوقية، التي نراها بأنها الأكثر جدلية بين الدراسات السابقة، لما أثارته من تناقضات في نتائج هذه الدراسات.

1- مؤشر المصاريف التشغيلية: تهتم هذه النسبة بقياس كفاءة إدارة المصاريف التشغيلية. إن زيادة هذه النسبة يمكن أن يكون مرده إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمنتجات والأدوات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة، ولكنها تؤدي إلى تحسين العمليات المصرفية وزيادة كفاءتها. وقد أثبت Lerner, 1981 أن المصرف الذي لديه مصاريف تشغيلية مرتفعة يؤدي إلى تحقيق هامش سعر فائدة مرتفع، وهذا ما توافق مع نتائج دراسة (Husni Khrawish, etal (2008)، ومن ثم فالعلاقة المنتظرة من هذه النسبة موجبة. وتقاس هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية¹:

$$\frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

¹ هناك العديد من الدراسات التي استخدمت هذه النسبة مؤشراً لقياس أثر المصاريف التشغيلية في المصرف في هامش سعر الفائدة، منها 2003 .Doliente, J. ، 2008 .Zuzana, F. ، 1981 .Lerner, K. ، 2008 .Husni, K.

2- مؤشر حقوق الملكية: يمثل حساب رأس المال حصة المالكين في المصرف، ويستفيد المصرف من عملية الرفع المالي Financial Leverage، المتاجرة بأموال الغير، إذ إنَّ هذا المبدأ يُعدُّ الأساس في العمل المصرفي. كما تُشكل حسابات رأس المال نسبة بسيطة من إجمالي الأصول، إذ تراوح بين 5-15% بحسب القوانين الناظمة للعمل المصرفي (الشعار، محمد نضال، 2005، ص141). غالباً ما يُقاس هذا المؤشر من خلال العلاقة الآتية²:

$$\left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$$

وكما نلاحظ، فإن هذه النسبة هي عبارة عن صيغة من الصيغ المستخدمة لقياس أثر الرفع المالي، الذي يُعدُّ من المخاطر المختلطة (قاسم، العلي، 2011، ص 60)³. إذ إنَّ السمة الأساسية للعمل في المجال المصرفي هو المخاطرة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الائتمان، الأمر الذي يجعل ربحية المصرف تتعلق بالموقف تجاه المخاطرة، فعندما يحتفظ المصرف بنسبة مرتفعة من حقوق المساهمين يمكنه بذلك التخفيف من زيادة القروض المتعثرة وانخفاض الرفع المالي الذي يعني انخفاض المخاطرة فالعلاقة سلبية بين هذه النسبة وهامش سعر الفائدة الصافي (Husni,2008,P.491). إلا أن دراسة Koehn&Samtomero,1980,P.12 أثبتت أن العلاقة إيجابية بين هذا المؤشر وبين هامش سعر الفائدة الصافي.

3- مؤشر القروض: تمثل القروض العنصر الأكبر من عناصر الأصول، إذ عادةً ما تُشكل 50% إلى 75% من إجمالي قيمة أصول المصرف (الشعار، مرجع سابق، ص137). ويُقاس هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية⁴:

$$\left[\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$$

إن زيادة هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية أي زيادة هامش سعر الفائدة الصافي، ولكن هذا إلى حد ما. فيمكن أن يكون لتزايد هذه النسبة أثر معاكس، فعند زيادة هذه النسبة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القروض غير العاملة مما ينعكس سلباً على نوعية الموجودات (Husni,2008,P.491). وبشكل

² من أهم الدراسات التي تناولت هذا المؤشر كمقياس نذكر دراسة Wong,1997,P.10، ودراسة Zuzana,F,2008 , P.9.

³ هذا النوع من المخاطر يحمل بين طياته صفات كل من المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة.

⁴ استخدمت هذه النسبة من قبل دراسة Santiago.C,2007,P.2049 ودراسة Husni,2008,P.491.

عام، تُبين الدراسات النظرية والدراسات التاريخية أن لهذه النسبة تأثيراً إيجابياً في هامش سعر الفائدة.

4- حجم المصرف: يمكن أن يؤثر هذا المؤشر في هامش سعر الفائدة الصافي من جهتين:

زيادة الحجم للمصرف تجعل المصرف يستفيد من وفورات الحجم الكبير، ومن ثمَّ زيادة الاستفادة من تقليص المصاريف ومن ثمَّ الأثر سيكون إيجابياً. وخصوصاً أن عامل الحجم يمنح المصرف القدرة على الدخول إلى أسواق رأس المال بسهولة ويسر. من جهة أخرى، زيادة الحجم يؤدي إلى زيادة التنوع في منتجات المصرف ومن ثمَّ تخفيض المخاطرة، وعلى اعتبار أن العلاقة بين المخاطرة والعائد المتوقع هي علاقة طردية، فإن انخفاض هذه المخاطرة سيؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع، ومن ثمَّ الأثر سلبي في هامش سعر الفائدة الصافي. وتُقاس هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{لوغاريتم [الموجودات]}^5$$

ومن الملاحظ أن العديد من الدراسات السابقة أثبتت أن العلاقة طردية بين مؤشر حجم المصرف وهامش سعر الفائدة الصافي.

5- الحصة السوقية (MS): يمكن قياس هذه النسبة من خلال نسبة إجمالي ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع في المصارف، كما يمكن حسابها من خلال القسمة على إجمالي القروض أو إجمالي الموجودات (Husni,P.492). وقد قيست هذه النسبة في سياق هذا البحث على النحو الآتي:

$$\frac{\text{إجمالي الودائع للمصرف}}{\text{إجمالي الموجودات للمصارف}}$$

تمنح زيادة الحصة السوقية للمصرف القدرة على قوة تحديد الأسعار وصناعتها (Husni. K, p488)، مما يؤثر إيجابياً في هامش سعر الفائدة الصافي. إذاً العلاقة طردية بين الحصة السوقية للمصرف وبين هامش سعر الفائدة الصافي.

العوامل الخارجية (External Variables):

تتأثر السياسات المالية للمصارف بالظروف الاقتصادية للدولة التي تعمل فيها هذه المصارف. ويمكن تسمية هذه الظروف بالعوامل المحيطة بالمصرف أو العوامل البيئية. ويمكن ذكر بعض هذه العوامل وهي: معدل النمو، معدل التضخم، سعر الصرف.

⁵ استُخدم هذا المقياس في دراسات مشابهة من قبل كل من (Angbazo,L(1997) و دراسة (Kosmidou,K et al (2005) و دراسة (Fauziah Hanim Tafri et al (2009).

1- معدل النمو، الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate of the Gross Domestic Product): ويتعلق هذا المؤشر بالظروف الاقتصادية التي لها أثر حتمي وأكيد في هامش سعر الفائدة الصافي. ففي حال كانت الظروف الاقتصادية جيدة، يعني ذلك زيادة العرض من القروض مترافقاً مع انخفاض كبير للقروض المتعثرة، وتحسين نوعية الأصول مما يؤثر إيجابياً في هامش سعر الفائدة الصافي. ويُقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي. (Fauziah H, P.1677.,Husni,P.492).

2- معدل التضخم: عند نمو القاعدة النقدية (التي تتكون من النقد في التداول + الودائع المصرفية المحلية + الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية) بمقدار أكبر من معدل نمو الأداء الاقتصادي مقيساً بكمية السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى وجود تضخم وارتفاع الأسعار بصفة عامة، والعكس صحيح (لاشين، عبد العاطي، 2006، ص39).

وعادة ما يُستخدَم مؤشر (CPI) مؤشر سلة أسعار المستهلك لقياس التضخم، ويتعلق هذا المؤشر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار. يرتبط أثر معدل التضخم في هامش سعر الفائدة الصافي بأثره في كل من التكلفة والعائد. وقد أكد (Perry, 1992) أن أثر التضخم في هامش سعر الفائدة الصافي يرتبط فيما إذا كان التضخم متوقعاً أم غير متوقع.

فإذا كان التضخم متوقعاً يعني ذلك أن العلاقة إيجابية. وإذا كان العائد غير متوقع يعني أن العلاقة سلبية مع هامش سعر الفائدة الصافي.

3- معدل سعر الصرف (EXCH) سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي: يتأثر سعر صرف العملة الوطنية أمام العملة الأجنبية في ضوء متغيرات عديدة منها:

- عجز ميزان المدفوعات أو فائضه (صافي المعاملات مع العالم الخارجي).
 - سعر الفائدة على العملة المحلية، وكذلك أسعار الفائدة على العملات الأجنبية.
 - معدلات الأداء الاقتصادي للدول الأخرى (لاشين، عبد العاطي، مرجع سابق، ص40).
- يوجد تأثير مباشر لسعر الصرف في هامش سعر الفائدة الصافي. ففي حال كانت التغيرات لسعر الصرف مناسبة (ملائمة) عندئذٍ يكون هنالك تأثير إيجابي لسعر الصرف في هامش سعر الفائدة الصافي.

جدول (2) متغيرات الدراسة، طريقة قياسها، الإشارة المنتظرة منها

الإشارة أو العلاقة المنتظرة	طريقة حسابها	المتغير التابع والمتغيرات المفسرة
NA	[دخل الفوائد - مصروف الفوائد] / إجمالي الموجودات	Nis: هامش سعر الفائدة الصافي
موجبة (+)، علاقة طردية	(المصاريف التشغيلية) / إجمالي الموجودات	Oper: نسبة المصاريف التشغيلية
موجبة (+)، علاقة طردية	(حقوق الملكية) / الموجودات	Equity: نسبة حقوق الملكية
موجبة (+)، علاقة طردية	(القروض) / إجمالي الموجودات	Loans: نسبة القروض
-/+	لو غاريتم [الموجودات]	Size: حجم المصرف
+	(إجمالي الودائع) / (إجمالي الموجودات)	MS: الحصة السوقية
+	الناتج المحلي الإجمالي	GDP: معدل النمو
-/+	بحسب سلة سعر المستهلك	CPI: معدل التضخم
+	سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار	EXCH: \$/SP

المصدر: من إعداد الباحث

استناداً إلى ما تقدم يمكننا الآن صياغة النموذج الرياضي المطلوب اختباره كما يأتي:

$$NIS_{it} = a_0 + b_1 Oper + b_2 Equity + b_3 Loans + b_4 Size + b_5 MS + b_6 GDP + b_7 CPI + b_8 EXCH + e_{it}$$

تمثل i المصرف، وتمثل t السنة المدروسة، في حين تُعبر β عن معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة المدروسة، e معامل الخطأ للنموذج.

علاقات الارتباط ومعاملاته بين متغيرات الدراسة:

يُبين الجدول (3) علاقات الارتباط ومستواه بين جميع المتغيرات المدروسة. إذ يبين قوة العلاقة ونوعيتها بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، كما أن هذا الجدول يساعد على قياس (Multicollenarity)، درجات الارتباط ومدى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات. فمن الملاحظ من خلال هذا الجدول، أن أغلب المتغيرات ليس لديها علاقات متينة فيما بينها باستثناء معامل الارتباط بين متغير الحجم والحصة السوقية (0,72).

جدول (3) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	NIs	Oper	Equity	Loans	Size	Ms	Gdp	Cpi	Exch
Nis	1.000								
Oper	0.4725	1.000							
Equity	-0.3306	0.4891	1.000						
Loans	0.6389	0.6266	0.1653	1.000					
Size	0.1117	-0.5078	-0.7021	-0.0787	1.000				
Ms	0.0457	-0.4754	-0.5786	-0.1674	0.7247	1.000			
Gdp	-0.1080	-0.0834	0.0091	-0.3093	-0.2239	0.0210	1.000		
Cpi	0.0569	-0.0600	-0.0887	-0.1789	-0.2075	-0.1014	-0.2253	1.000	
Exch	-0.6430	-0.1662	0.3569	-0.6524	-0.5639	-0.3306	0.3348	0.0655	1.000

كما تُظهر الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول (4)، إذ يُظهر أن هامش سعر الفائدة (Nis) قد تآرجح بين 2,5% إلى 0,8%، وبمتوسط 1,7%، بينما كان متوسط المتغير (Oper) 1,3%، وقد بلغت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول 7,4%. وقد بيّن هذا الجدول أن 33% من أصول هذه المصارف كانت على شكل قروض. كما أشار إلى أن أكبر هذه المصارف لا يحصل إلا على 5% تقريباً من الحصة السوقية، علماً بأن أصغر هذه المصارف كان نصيبه من الحصة السوقية 0,1% تقريباً. وكذلك فالأحجام تقريباً متقاربة بين 10% - 11%، ومتوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي 4,9%، ومعدل التضخم 7,4%، في حين بلغ متوسط سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي 48,34%.

جدول (4): بيانات إحصائية وصفية لمتغيرات البنوك التجارية

(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أدنى وأقصى قيمة لمتغيرات الدراسة)

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
nis	30	.0173344	.0040975	.008473	.0253255
oper	30	.0134048	.005451	.0035391	.0241142
equity	30	.0746997	.0389534	.0033975	.1919849
loans	30	.3395561	.1169754	.1291743	.5744596
size	30	10.65869	.2834858	9.995686	11.05979
ms	30	.0227407	.0146021	.0016089	.0473377
gdp	30	.0488	.0100769	.032	.06
cpi	30	.0738	.0468677	.028	.152
exch	30	48.34	2.301963	46.5	52

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1- نتائج الاختبار: الاحتمال البسيط- وفق الأثر الثابت والأثر المتغير:

بعد القيام بتحليل البيانات وفق علاقات الاحتمال، وكذلك من خلال تحليلها وفق الصيغة الزمنية- القطاعية (panel data) وباستخدام النموذج ذي الأثر الثابت Least squares dummy variable model والنموذج ذي الأثر المتغير Random-effects GLS regression، نتج لدينا النتائج الملخصة في الجدول (5).

جدول (5) نتائج الانحدار البسيط، نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت، نتائج الانحدار ذو الأثر المتغير

المتغيرات	نتيجة الانحدار البسيط Regression Simple	نتيجة الانحدار وفق الأثر الثابت Regression Fixed Effect	نتيجة الانحدار وفق الأثر المتغير Regression Random Effect		
Oper	(.3551684)*** 2.84	(.4673634)*** 3.17	(.3401008)*** 2.67	Coef T-stat	
Equity	(-.147739)** -5.04	(-.0790797)*** -4.23	(-.0677576)*** -3.89	Coef T-stat	
Loans	(.014284)* 2.63	(0.011285) 0.79	(.069285)*** 4.01	Coef T-stat	
Size	(.0138608)* 2.61	(-.013093) -1.35	(-.003976) -0.84	Coef T-stat	
Ms	(.4852398)** 3.86	(.011109) 0.25	(.003200) 0.07	Coef T-stat	
GDP	(-.0439317) -0.28	(.0284528) 0.63	(.037788) 0.87	Coef T-stat	
CPI	(.0049755) 0.14	(.0064512) 0.71	(.00720) 0.82	Coef T-stat	
Exch	(-.0011445)** -4.53	(-.0005538)** -2.03	(-.00065)*** -2.63	Coef	
cons			(.045202)*** 3.72	Coef T-stat	
R-squared		0.8084	0.7964		
F		8.44			
P-value		0.0002	0.0000		

الأرقام بين قوسين تمثل اختبار T. تمثل **، ***، *، درجة المعنوية بـ 1%، 5%، 10% على التوالي.

2- مناقشة النتائج وتفسيرها:

2-1. النتائج المتعلقة بالعوامل الداخلية في المصرف:

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

مؤشر التكاليف التشغيلية (Oper): أظهرت النتائج المتعلقة بهذا المؤشر نتائج متشابهة للاختبارات الثلاثة (البسيط- ذو الأثر الثابت، ذو الأثر المتغير)، وهي تتمثل بوجود علاقة موجبة وذات دلالة

معنوية بين هامش سعر الفائدة الصافي ومؤشر المصاريف التشغيلية، وهذا يعني أن المصاريف الخاصة السورية استطاعت أن تحمّل الزيادة في المصاريف التشغيلية إلى زياتنها من خلال زيادة سعر الفائدة على القروض، أو بخفض الفائدة على الودائع. هذا ما يقودنا إلى رفض فرضية العدم الأولى، وقبول الفرضية البديلة، ومن ثمّ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التكاليف التشغيلية وهامش سعر الفائدة.

مؤشر حقوق الملكية (Equity): أظهرت نتائج الاختبار فيما يتعلق بهذا المؤشر أن العلاقة عكسية بين هامش سعر الفائدة الصافي وبين مؤشر حقوق الملكية، إذ كانت الإشارة سالبة وهي ذات دلالة معنوية بمستوى 1% لتحليل الانحدار وفق الأثر الثابت والأثر المتغير، و5% لتحليل الانحدار البسيط. وهذه النتيجة تتطابق مع دراسة Fauziah H, 2005. ودراسة Hichem. K وكذلك دراسة (Berger,1991)، وقد بيّن هذا الأخير أن العلاقة بين مؤشر حقوق الملكية وهامش سعر الفائدة يكون سالباً عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل. فكما أشرنا سابقاً أن السمة الأساسية للعمل المصرفي هي تحمل المخاطر، فعند زيادة نسبة حقوق الملكية ينعكس ذلك بانخفاض المخاطرة التي تتناسب طردياً مع العائد المتوقع والمتمثل في هامش سعر الفائدة الصافي. وفي ضوء هذه النتيجة يمكننا القول: إن العلاقة عكسية وذات دلالة بين مؤشر حقوق الملكية وبين هامش سعر الفائدة، مما يدعونا إلى إثبات الفرضية الثانية.

مؤشر القروض (Loans): جاءت النتائج منسجمة مع ما هو منتظر من الدراسة، وهي متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فكانت الإشارة موجبة (العلاقة طردية)، بالنسبة إلى الاختبارات الثلاثة، وهي ذات دلالة إحصائية بالنسبة إلى الاختبار البسيط بدرجة معنوية (10%) وإلى الاختبار ذو الأثر المتغير بدرجة معنوية (1%)، ولكنه ليس معنوياً وضعيفاً بالنسبة إلى النموذج ذي الأثر الثابت.

وتدل هذه النتيجة على أن البنوك تقوم بتقديم القروض بعد دراستها دراسة متأنية ودقيقة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على انخفاض نسبة القروض المتعثرة، مما يزيد بالنتيجة من هامش سعر الفائدة الصافي.

مؤشر الحجم (Size): أشارت النتائج إلى أن هذا المؤشر كان موجباً فقط في تحليل الانحدار البسيط عند مستوى (10%)، وهذا ما توافق مع نتائج دراسة كل من Husni .K,2008 ودراسة (Zuzana.F,2008) في حين كانت الإشارة سالبة ولا توجد دلالة معنوية وفقاً لاختبارات الانحدار ذي الأثر الثابت والمتغير، وقد تطابقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات: Fauziah, 2005. 2005

Kosmidou.K, ومع دراسة وليم صيام، (2002). ومن ثمّ يمكننا القول: إنّ لا توجد علاقة ذات دلالة بين مؤشر الحجم وهامش سعر الفائدة الصافي.

هذا يعني بأنه لا يشكل الاعتماد الأساسي لهامش سعر الفائدة على الحجم بل يعتمد أساساً على جودة الإدارة وكفاءتها وظروف الاقتصاد للمنطقة التي توجد بها. كما يمكن للمصارف صغيرة الحجم أن تنافس المصارف كبيرة الحجم على أساس معايير جودة الخدمات المالية التي تقدمها، وليس على أساس تنوع هذه الخدمات الذي بالضرورة سيزيد ربحيتها وحصصها السوقية.

مؤشر الحصة السوقية (MS): ظهرت العلاقة طردية (موجبة) بين هامش سعر الفائدة والحصة السوقية وهي ذات دلالة إحصائية (5%) ، وذلك بموجب تحليل الانحدار البسيط، هذا الأمر يعكس قدرة المصرف الذي يتمتع بحصة سوقية كبيرة، على التحكم بالأسعار وتحديدها. ولكن نتيجة الاختبار وفق النموذج ذي الأثر الثابت والمتغير كانت موجبة ولكنها غير معنوية، وذلك على اعتبار أن الرسوم التي يتقاضاها المصرف من عملائه والفوائد التي يدفعها لهم على ودائعهم تتأثر بحجم المنافسة في السوق والطلب على الخدمات المصرفية.

2-2. النتائج المتعلقة بالظروف الاقتصادية الكلية:

مؤشر النمو (GDP): أظهرت نتيجة تحليل الانحدار البسيط أن العلاقة عكسية بين هامش سعر الفائدة وبين معدل النمو، إلا أن هذه النتيجة ضعيفة الدلالة. وهذا ما خلصت إليه دراسات (Hichem K و Fauziah H, 2005 و Ben Naceur, 2005). في حين أظهرت نتيجة التحليل وفقاً لنموذجي الأثر الثابت والمتغير علاقة طردية ودون دلالة معنوية متوافقة بذلك مع دراسة Husni, 2008 ويمكن تفسير العلاقة الموجبة من خلال أن تحرير القطاع المالي والمصرفي وتطوير التكنولوجيا في الوقت نفسه أدى دوراً إيجابياً في تحسين إجمالي للأعمال المصرفية، ومن ثم في زيادة هامش سعر الفائدة. وعلى هذا الأساس، يمكننا القول بأنه لا يبدو أن للمصارف، وعلى اختلافها التي تقوم بتقديم خدمات لأفراد المجتمع كافة، عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، على الرغم من أنها تسرع عملية النمو الاقتصادي. ومن ثمّ هذا يُثبت صحة الفرضية العدمية.

مؤشر التضخم (CPI): دلت نتيجة الاختبار البسيط ووفق النموذج ذي الأثر الثابت ووفق النموذج ذو الأثر المتغير على وجود علاقة طردية، ولكن دون دلالة، في هذه الحالة يمكننا القول: إنّ دراسة التوقعات للتضخم كانت موفقة، إلى حد ما، كما أن المصارف قد حققت أرباحاً في الظروف التضخمية

من خلال رفع معدل الفائدة على القروض وتسعيرها بمعدلات أعلى، ومن ثم زيادة هامش سعر الفائدة الصافي. هذه النتيجة تطابقت مع أغلب الدراسات السابقة.

مؤشر سعر الصرف (Exch): جاءت النتائج في التحليل البسيط والتحليل ذي الأثر الثابت والتحليل ذو الأثر المتغير متوافقة، فكانت العلاقة عكسية وذات دلالة إحصائية (بمستوى 5% للتحليل البسيط والاحتمال ذي الأثر الثابت، وبمستوى 1% بالنسبة إلى النموذج ذي الأثر المتغير) بين هامش سعر الفائدة ومتغير سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي. وهذا ما خلصت إليه دراسة Husni. 2008 K, من حيث إشارة العلاقة وليس من حيث قوة دلالتها. هذا يدل على أن تغيرات سعر الصرف لم تكن ملائمة لهامش سعر الفائدة في المصارف التجارية السورية موضوع الدراسة. وهذا يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

في ضوء النتائج السابقة وتحليلها، فإننا يمكننا تلخيص ما أظهرته بيانات الدراسة بعد تحليلها إحصائياً على النحو التالي:

أولاً: التحليل البسيط:

1-1. وجود علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر المصاريف التشغيلية وهامش سعر الفائدة.

2-1. وجود علاقة عكسية قوية بدرجة معنوية (5%) بين مؤشر حقوق الملكية وهامش سعر الفائدة.

3-1. وجود علاقة طردية بدلالة (10%) بين مؤشر القروض وهامش سعر الفائدة الصافي.

4-1. وجود علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (10%) بين حجم المصرف وهامش سعر الفائدة.

5-1. وجود علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (5%) بين الحصة السوقية للمصرف وهامش سعر الفائدة.

6-1. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مؤشر معدل النمو وهامش سعر الفائدة.

7-1. وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر التضخم وهامش سعر الفائدة.

8-1. وجود علاقة عكسية قوية بدرجة معنوية (5%) بين مؤشر سعر الصرف وهامش سعر الفائدة.

ثانياً: نتيجة الاحتمال وفق الأثر الثابت:

1-2. وجود علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر المصاريف التشغيلية وهامش سعر الفائدة.

2-2. وجود علاقة عكسية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر حقوق الملكية وهامش سعر الفائدة.

2-3. وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر القروض وهامش سعر الفائدة.

2-4. وجود علاقة عكسية سالبة بين حجم المصرف وهامش سعر الفائدة.

2-5. وجود علاقة طردية ضعيفة بين الحصة السوقية للمصرف وهامش سعر الفائدة.

2-6. وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر النمو (الناتج المحلي الإجمالي) وهامش سعر الفائدة.

2-7. وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر التضخم وبين هامش سعر الفائدة.

2-8. وجود علاقة عكسية قوية بدرجة معنوية (5%) بين مؤشر سعر الصرف وبين هامش سعر الفائدة.

ثالثاً: نتيجة الإحذار وفق الأثر المتغير:

3-1. وجود علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر المصاريف التشغيلية وهامش سعر الفائدة.

3-2. وجود علاقة عكسية وقوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر حقوق الملكية وهامش سعر الفائدة.

3-3. وجود علاقة طردية وقوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر القروض وهامش سعر الفائدة.

3-4. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين حجم المصرف وهامش سعر الفائدة.

3-5. وجود علاقة طردية ضعيفة بين الحصة السوقية للمصرف وبين هامش سعر الفائدة.

3-6. وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر النمو (الناتج المحلي الإجمالي) وبين هامش سعر الفائدة.

3-7. وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر التضخم وبين هامش سعر الفائدة.

3-8. وجود علاقة عكسية وقوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر سعر الصرف وبين هامش سعر الفائدة.

ولأجل المفاضلة واختيار النموذج الأكثر تمثيلاً ودقة لاعتماده كصيغة لهامش سعر الفائدة للمصارف التجارية السورية قام الباحث بإجراء اختبار إحصائي يُسمى اختبار أوسمان (Hausman).

اختبار HAUSMAN:

إن هذا الاختبار يسمح باختيار النموذج الأكثر تمثيلاً والأدق تقديراً. يجري من خلال هذا الاختبار اعتماد النموذج ذي الأثر المتغير في حال قُبِلت فرضية العدم. في حين يُعتمد النموذج ذو الأثر الثابت عندما تُرفض فرضية العدم.

- إذا كانت Prob < 0.05، نقبل فرضية العدم، ومن ثم نعتد النموذج ذا الأثر المتغير.
- إذا كانت Prob > 0.05، نرفض فرضية العدم، ومن ثم نعتد النموذج ذا الأثر الثابت.

من خلال اختبار Hausman ظهرت لنا النتائج الآتية:

$$\begin{aligned} \text{chi2}(8) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 6.70 \\ \text{Prob} > \text{chi2} &= 0.5688 \end{aligned}$$

إذ: b: تمثل أقل كفاءة في التقدير الذي تم الحصول عليه مسبقاً من خلال تحليل البيانات وفقاً لبيانات قطاعية زمنية Panel Data. و B تمثل الكفاءة التامة في التقدير الذي تم الحصول عليه مسبقاً من خلال تحليل البيانات وفقاً لبيانات قطاعية زمنية Panel Data.

وعلى اعتبار أن Prob < 0.05، فإننا نقبل الفرضية العدم ونعتد ومن ثم النموذج ذا الأثر المتغير. عندئذ يمكننا، وبناءً على ما تقدم صياغة معادلة هامش سعر الفائدة الصافي في المصارف التجارية السورية وفق النموذج الآتي:

$$\begin{aligned} NIS_{it} &= 0.045 + 0.34 Oper - 0.068 Equity + 0.06928 Loans - 0.0039 Size \\ &+ 0.0032 MS + 0.0377 GDP + 0.007 CPI - 0.0006 EXCH \end{aligned}$$

من خلال النظر إلى معامل التحديد (R-Square) الخاص بنموذج الانحدار ذي الأثر المتغير، نلاحظ بأنه يساوي (0.796)؛ مما يعني أن هذه العوامل مجتمعة تؤثر في هامش سعر الفائدة الصافي في المصارف التجارية السورية، وأن هذه العوامل تُفسر ما مقداره 80% تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي بلا شك نسبة جيدة، وتأكيد لصوابية تبني نتائج تحليل الانحدار ذي الأثر المتغير وعدّ النموذج الذي يمثلته هو الصيغة المناسبة لهامش سعر الفائدة الصافي.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التحليلات السابقة، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

- 1- إيلاء إدارة المصاريف التشغيلية مزيداً من الاهتمام، إذ إنها تؤثر تأثيراً كبيراً في هامش سعر الفائدة الصافي في المصارف التجارية السورية.
- 2- العمل على دراسة العناصر المكونة لحقوق الملكية بصورة تفصيلية ودقيقة بما يضمن الاستفادة منها كعنصر مهم ومرجح في الأثر في هامش سعر الفائدة، إذ إنَّ كبر حجمها يؤثر فيه وبطريقة عكسية.

- 3- لا ينصح الباحث بالتوجه نحو اندماج المصارف التجارية، فزيادة حجم حقوق الملكية يؤثر سلباً في هامش سعر الفائدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، زيادة القدرة الاحتكارية للمصارف الناتجة عن الاندماج بما قد يسببه ذلك من تدهور في جودة الخدمة المصرفية.
- 4- عدم التوسع في حجم الأصول المملوكة من قبل المصارف التجارية إن لم تمثل ضرورة مهمة للمساهمة في إيجاج أعمال المصرف، إذ اتضح بأن حجم المصرف مقيساً بحجم الأصول يرتبط ارتباطاً سالباً بقدرة المصرف على تحقيق هامش سعر فائدة.
- 5- قيام المصارف بالتوسع في منح القروض، من خلال نهج إدارة استثمارية عقلانية باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر تؤدي إلى تدني مستويات القروض غير العاملة قدر الإمكان، وعدم المضي في سياستها الرامية إلى المبالغة في التحفظات في منح القرض التي تشكل اللاعب المهم في تحسين هامش سعر الفائدة.
- 6- العمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، الأمر الذي يثمر في زيادة الثقة و توسيع رقعة الحصة السوقية للمصرف، ومن ثم زياد قدرة المصرف على تحديد الأسعار بما يرفع من هامش سعر الفائدة.
- 7- التحول المدروس نحو التحرر المالي والتقدم التكنولوجي، لما لذلك من أثر مهم في تحسين الأعمال المصرفية في سورية.
- 8- تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية في قطاع المصارف لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

المراجع

أولاً: باللغة العربية:

- أبو فخرة، نادية، دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية (دراسة تجريبية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، نيسان 1997.
- الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، منشورات المؤلف، 2005.
- صيام، وليد زكريا. خريوش، حسني علي، العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في الأردن (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 2، ص، 133-150، 2002.
- قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، 2011.
- لاشين، عبد العاطي، إدارة المنشآت المالية: البنوك الشاملة -البورصات العالمية- صناديق الاستثمار، الجزء الأول، ط3، منشورات جامعة قناة السويس، 2006.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

- Angbazo, L. 1997. Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk, Interest- Risk, and Off-Balance Sheet Banking. **Journal of Banking and Finance**, 21: 55-87.
- Ben Naceur, S. and Goaid, M. 2005, The determinants of the Commercial bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia, Under Review. **Journal of frontiers in Economics and finance**.
- Berger, A. 1995. The profit –structure relationship in banking: tests of market power and efficient-structure Hypotheses. **Journal of money, credit and banking**, 27: 404-431.
- Brock, P. and Rojas-Saurez, L.2000. Understanding the Behavior of Bank Spreads in Latin America. **Journal of Development Economics**, 63: 51-60.
- Doliente,J.2003. Determinants of banks interest margins of southeast asia. ISI Journal, August.
- Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar,2009, The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005, **World Academy of Science, Engineering and Technology**, 54: 1672-1686.

- Hichem, K. and Barbara, C. Fazeer, R. 2008. Profitability and Interest rates differentials in Tunisia Banking, **The University of Reading Business Scholl**.
- Husni, K. and Al-Abadi, M. 2008. Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan. **Jordan Journal of Business Administration**, 4:485-499.
- Ho, T. and Saunders, A. 1981. The determinants of bank interest rate margins: the theory and empirical evidence. **Journal of financial and quantitative analysis**, 16: 581-600.
- Koehn, M. and Santomero, A. 1980. Regulation of Bank Capital and Portfolio. **Journal of Finance**, 35: 1235-1250.
- Kosmidou, K. and Tanna, S. 2005. Determinants of profitability of domestic UK commercial banks: panel evidence from the period 1995-2002. Money Marco and Finance, Research Group Conference.
- Lerner, E. 1981. Discussion. The determinants of banks interest margins: Theory and empirical evidence. **Journal of Finance and Quantitative Analysis** 26:601-602.
- Molyneux, P. and Thornton, J. 1992. Determinants of European Bank Profitability: A note. **Journal of Banking and Finance**, vol. 16.
- Perry, P. 1992. Do banks Gain or lose From inflation. **Journal of Retail Banking**, 14(2), 25-30.
- Santiago, C. and Fernandez, F. 2007. The determinants of bank margins in European banking. **Journal of Banking and Finance**. 31: 2043-2063.
- Saunders, A. & Schumacher, L. 2000. The Determinants of Bank Interest Rate Margins: An international Study. **Journal of international Money and Finance**. 19:813- 832.
- Zuzana, Fungacova. 2008, Determinants of bank interest margin in Russia: does bank ownership matter?
- Wong, K. 1997. On the Determinants of Bank Interest Margins under Credit and Interest Rate. **Journal of Banking and Finance**, 21: 251-271.

ثالثاً: مراسيم و قرارات وتقارير وبيانات:

التقارير المالية للمصارف:

التقارير المالية السنوية لمصرف بيمو من عام 2006-2010.

التقارير المالية السنوية لمصرف بيبيلوس من عام 2006-2010.

التقارير المالية السنوية لمصرف سورية والمهجر من عام 2006-2010.

التقارير المالية السنوية للمصرف العربي من عام 2006-2010.

التقارير المالية السنوية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل من 2006-2010.

التقارير المالية السنوية لمصرف عودة من عام 2006-2010.

رابعاً: مواقع الكترونية:

مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

هيئة الأوراق والأسواق المالية، www.scfms.sy

بورصة دمشق للأوراق المالية، www.dse.gov.sy

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/8/7.